



**بشأن الترخيص لشركة / كابيتال ماركيتس للاستشارات المالية عن الأوراق المالية ش.م.م
لمزاولة نشاط / الاستشارات المالية عن الأوراق المالية والقيام بأعمال
التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة**

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والأنشطة المالية غير المصرفية وتعديلاته، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وضوابط قيد شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة، وعلى موافقة لجنة البيت في طلبات قيد وتجديد ووقف وشطب المستشارين الماليين بسجل الهيئة المشكلة بموجب القرار رقم (١٠٠٩) لسنة ٢٠١٨ بجلستها رقم (٥١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٤ بقيد الشركة بسجل المستشارين الماليين تحت رقم (٥٦) ولمدة ثلاث سنوات والمعتمد محضرها من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة، وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة في هذا الشأن، وعلى موافقة لجنة تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم (٥٢٩) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١ والمعتمد محضرها من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة.

قرر

المادة (١): الموافقة على منح الترخيص لشركة / كابيتال ماركيتس للاستشارات المالية عن الأوراق المالية ش.م.م لمزاولة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية والقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة - إعمالاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر في هذا الشأن.

المادة (٢): يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح



٢٠٢٢